

YEMENI EXPERIENCE OF BUILDING RESIDENTIAL QUARTERS FOR LOW INCOME INDIVIDUALS IN THE METROPOLITAN OUTSKIRTS (MUKALLA AND ADEN: CASE STUDY)

Khaled Nasser Barashed and Aymen Essa

Department of Architecture, Faculty of Engineering

(Recieved August 12, 2007 Accepted November 4, 2007)

The increase in population in the past few decades all over a large number of underdeveloped world lead to the augmentation of population crisis, especially among the low income population categories. This urged many governments of such countries including the governments of our Arabian area to adopt special residential policies for those categories to alleviate the strain of this problem.

Ever since the beginning of twentieth century, Yemen (especially its southern part) had gone through many experiences in erecting residential units for the low income individuals throughout metropolitan outskirts around its principal cities making best use of the universal expertise in this field. Despite the serious attempt to control the aggravation of the population problem through such residential units, yet, due to its failure to be based upon authentic accurate studies on the one hand, and due to the lack of participation of the popular classes in the decision making process at any stage at all on the other hand, it transformed these residential units into forming an element of expulsion for the population for many long years for the unavailability of a great number of services around them and also due to the random construction that spread throughout its streets and buildings later on because they were neither culturally nor socially suitable for the inhabitants.

The research aims at introducing some of these experiences, discussing them, analyzing them, and assessing them, along with trying to derive the main features by comparing them with selected styles of conventional construction. The study will concentrate upon such residential unites at the cities of Aden and Mukalla by the discussing the various advantages and disadvantages of those projects and the extent of the cultural and the social effects of such projects upon the inhabitants in order to set a future criteria for certain residential units that may satisfy the requirements for the population and delimit the random building phenomenon and the visual pollution.

الملاحح العمرانية لتجربة اليمن في بناء الأحياء السكنية لذوي الدخل المحدود في ضواحي المدن (مدينتي المكلا وعدن دراسة حالة)

د. خالد ناصر باراشد*، د. أيمن عيسى**

* أستاذ التخطيط المشارك بجامعة حضرموت للعلوم و التكنولوجيا

** مدرس التخطيط بجامعة أسبوط، جمهورية مصر العربية ومعار للعمل كأستاذ مساعد في جامعة

حضرموت للعلوم و التكنولوجيا - اليمن

Barashed@hotmail.com

الملخص

لقد أدى زيادة السكان في العقود القليلة الماضية في كثير من دول العالم النامي إلى تفاقم أزمة المساكن - خصوصا - في الشرائح السكانية قليلة الدخل. مما دفع بكثير من حكومات تلك الدول بما فيها حكومات منطقتنا العربية إلى اتخاذ سياسات إسكان خاصة لتلك الفئات للتخفيف من حدة المشكلة.

خاضت اليمن - الجزء الجنوبي منها - منذ مطلع القرن العشرين تجارب كثيرة في إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود في ضواحي مدنها الرئيسية، مستفيدة من التجارب العالمية بهذا الشأن، ورغم المحاولة الجادة للحد من تفاقم مشكلة الإسكان بهذا النوع من الوحدات السكنية؛ إلا أنه وبسبب عدم ارتكازها على دراسات صحيحة من ناحية، وعدم مشاركة الأوساط الشعبية في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار من ناحية أخرى؛ جعل هذه الوحدات السكنية تشكل عنصر طرد للسكان لسنوات طويلة لعدم توفر الكثير من الخدمات فيها، وسببا للبناء العشوائي الذي طرأ على شوارعها ومبانيها فيما بعد؛ لعدم تلائمها ثقافيا واجتماعيا مع السكان.

يهدف البحث إلى التعرف على بعض هذه التجارب و مناقشتها و تحليلها وتقييمها مع استنباط الملاحح الأساسية لها من خلال مقارنتها بأنماط مختارة من البناء التقليدي. ستركز الدراسة على مشروعات لوحدات سكنية في مدينتي عدن والمكلا من خلال مناقشة الإيجابيات و السلبيات المختلفة لتلك المشروعات، ومدى التأثير الثقافي والاجتماعي لهذه المشاريع على السكان لوضع معايير مستقبلية لوحدات سكنية تفي بمتطلبات السكان، وتحد من ظاهرة البناء العشوائي و التلوث البصري.

كلمات دالة: إسكان، الدخل المحدود، ضواحي المدن، اليمن،

1- المقدمة:

يقول الله سبحانه وتعالى (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى) (طه 118-119)

يعد توفير المسكن الآمن الميسر ضرورة لا غنى عنها لكل أسرة كالمأكل والمشرب، فبدون المسكن المناسب لا يمكن للإنسان أن يكون عنصراً فاعلاً في مجتمعه، فبدون السكن تتأثر الأسرة والمجتمع. ولو حلت مشكلة السكن لكافة فئات المجتمع، فستظل باقي المشكلات الاجتماعية غير فاعلة، وسيستمر المجتمع في معاناة دائمة ضد مشكلات الفقر والجريمة والجهل والمرض.

1-1 الإشكالية البحثية:

أدى القصور في توفير المرافق العامة والخدمات لمشروعات الإسكان الحكومي، واعتماد السكان لسنوات طويلة على المرافق العامة الموجودة في الأحياء المجاورة، وغياب التوافق البيئي؛ الذي يمكن حال توفيره وتوقيفه أن يكون سببا في تأمين إسكان مقبول مجتمعيًا، أدى إلى عزوف الناس عن هذه المشروعات لسنوات طويلة رغم قلة المعروض، وزيادة الطلب، وظهور امتدادات بنائية عشوائية لتلبية حاجة المجتمع.

2-1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على بعض تجارب إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود في ضواحي مدينتي: عدن، والمكلا. تحليلها ومناقشتها وتقييمها مع استنباط الملامح الأساسية لها من خلال مقارنتها بأنماط مختارة من البناء التقليدي. كما تهدف الدراسة للوقوف على إيجابيات وسلبيات تلك المشاريع ومدى التأثير الثقافي والاجتماعي لهذه المشاريع على السكان; وذلك من أجل وضع معايير مستقبلية لوحدات سكنية تفي بمتطلبات السكان وتحد من ظاهرة البناء العشوائي و التلوث البصري.

1-3 منهجية البحث:

اعتمدت هذه الورقة على الدراسة النظرية، والتحليلية لمشاريع إسكانية مختارة في مدينتي: عدن، والمكلا، منذ الاحتلال البريطاني عام 1839م مروراً بفترة الاستقلال الوطني عام 1967م والوحدة اليمنية عام 1990م، مع تدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من نتائج استبيانات لدراسة ميدانية قام بها أساتذة وطلاب قسم العمارة بجامعة حضرموت أجريت لتقييم هذه المشروعات.

2- أنماط البناء التقليدي في اليمن

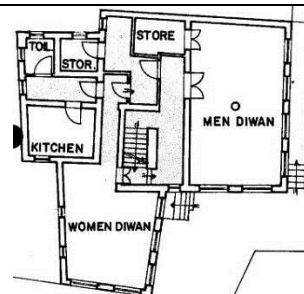
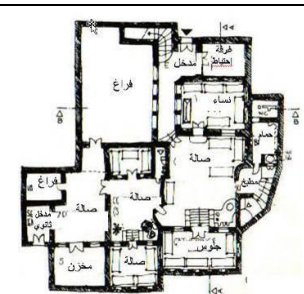
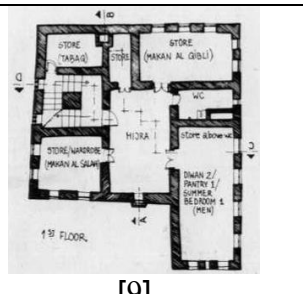
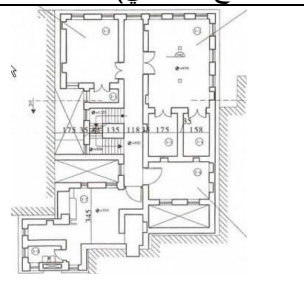
أفرزت طبوغرافية اليمن المختلفة تنوع مناخياً متبايناً بمصادره الطبيعية و كذا من مواد البناء المتاحة للتشييد، و قد ساهم ذلك التباين في الطبوغرافية، والمناخ والمصادر إلى اختلاف في توزيع السكان، وأنماط معيشتهم، وأنشطتهم الاقتصادية.

فقد ساهم التنوع المناخي، والطبوغرافي، وكذا تنوع الموارد الطبيعية في توزيع السكان في أربعة أقاليم طبوغرافية رئيسة هي: السهول الساحلية (الجنوبية، والغربية)، إقليم المرتفعات الغربية والوسطى، وإقليم الهضبة الشرقية، والإقليم الشبه صحراوي. [5]

فإقليم السهول الساحلية يشمل: السهول الساحلية الغربية، والسهول الساحلية الجنوبية؛ التي تمتاز بمناخ حار رطب صيفاً يميل إلى الاعتدال شتاءً. أما إقليم المرتفعات الغربية، والوسطى فيقع في القسم الغربي من هضبة اليمن بين المرتفعات الساحلية غرباً، والحوض الإنكساري شرقاً. ويمتاز مناخ إقليم المرتفعات الغربية، والوسطى بالمناخ المعتدل الممطر صيفاً، وتقل درجات الحرارة عموماً ب (15) درجة عن الساحل. أما إقليم الهضبة الشرقية التي تسمى بالجول، أو هضبة حضرموت فيمتاز مناخها بشكل عام بالصحراوي شديد الحرارة الجاف صيفاً، والمعتدل شتاءً. أما الحوض الإنكساري، والإقليم الشبه الصحراوي: فمناخه صحراوي شديد الحرارة. [5]

ولحصر الدراسة تم اختيار مدينتي المكلا، وزبيد لتمثلاً للسهول الساحلية الجنوبية والغربية، ومدينة صنعاء لتمثل المرتفعات الغربية والوسطى، ومدينة شبام لتمثل إقليم الهضبة الشرقية.

1-2 مقارنة الخصائص المعمارية لبعض الأمثلة من العمارة المحلية في مناطق (المكلا، وزبيد، وصنعاء، وشبام):

العنصر	الإقليم		السهول الساحلية		المرتفعات الغربية والوسطى		الهضبة الشرقية	
	المكلا	زبيد	صنعاء	شبام	صنعاء	شبام	صنعاء	شبام
الارتفاع	1-500م فوق سطح البحر	زبيد	صنعاء	شبام	حتى 3660م فوق سطح البحر	حتى 1200م فوق سطح البحر	صنعاء	شبام
المناخ	حار (شديد)، رطوبة عالية، سطوع شمسي عالي	زبيد	صنعاء	شبام	معتدل صيفاً بارد شتاءً، جاف سطوع شمسي متوسط	شبه صحراوي، حار صيفاً وحار إلى بارد شتاءً، جاف سطوع شمسي عالي	صنعاء	شبام
أسلوب البناء	مغلق (يمتد رأسياً)	حر مفتوح (يمتد أفقياً)	مغلق (يمتد رأسياً)	مغلق (يمتد رأسياً)	مغلق (يمتد رأسياً)	مغلق (يمتد رأسياً)	صنعاء	شبام
القدرة على التحكم البيئي	ارتياح حراري (اختيار مواد البناء ذات قدرة في العزل، كبر الارتفاع الضوئي). تفعيل حركة الهواء (فتحات عليا وسفلى). [10]	ارتياح حراري (توجيه المبنى، اختيار مواد البناء، كبر الارتفاع الضوئي). تفعيل حركة الهواء (فتحات عليا وسفلى).	ارتياح حراري (توجيه المبنى، اختيار مواد البناء، كبر الارتفاع الضوئي). تفعيل حركة الهواء (فتحات عليا وسفلى).	ارتياح حراري (توجيه المبنى، اختيار مواد البناء، كبر الارتفاع الضوئي). تفعيل حركة الهواء (فتحات عليا وسفلى).	التحكم الحجمي بالحرارة المكتسبة، من خلال تفعيل حركة الهواء (فتحات عليا وسفلى عالية وضيقة). ارتياح حراري (توجيه المبنى، اختيار مواد البناء، كبر الارتفاع الضوئي).	التحكم الحجمي بالحرارة المكتسبة، من خلال تفعيل حركة الهواء (فتحات عليا وسفلى عالية وضيقة). ارتياح حراري (توجيه المبنى، اختيار مواد البناء، كبر الارتفاع الضوئي).	صنعاء	شبام
المسقط					[9]	[9]	صنعاء	شبام
نمط التصميم للمبنى السكني وخصائص تكوينه	قادر على التوسع الرأسى ليمتد في حالة زواج أحدها. [2]	قادر على التوسع الأفقي ليمتد في حالة زواج أحدها. [7]	قادر على التوسع الرأسى ليمتد في حالة زواج أحدها. [9]	قادر على التوسع الرأسى ليمتد في حالة زواج أحدها. [4]	قادر على التوسع الرأسى ليمتد في حالة زواج أحدها. [9]	قادر على التوسع الرأسى ليمتد في حالة زواج أحدها. [4]	صنعاء	شبام

2-2 مقارنة الخصائص العمرانية:

<p>السوق، المحلات التجارية المنتشرة، الجامع الكبير، المساجد، الدور السكنية، الساحات، الحصن.</p>	<p>القلعة، السوق، الجامع الكبير، المساجد، الخانات، (السماسر)، الدور السكنية، السبل، المعاصر، أفران حرق الطوب، البساتين والمقاشم والحمامات والآبار والساحات</p>	<p>القلعة، السوق، الجامع الكبير، المساجد والمدارس الإسلامية، الخانات، الدور السكنية، السبل، المعاصر، المصانع، إلخ.</p>	<p>الميناء، السوق، المحلات التجارية، الجامع، المساجد، الدور السكنية، الساحات.</p>	<p>الخصائص التخطيطية أ- مكونات المدينة</p>
<p>مغلق وتوجه رأسي وتشكل مع بقية المباني حارات تشترك بوظائف خدمية مسجد، ساحة. [6]</p>	<p>مغلق وتوجه رأسي وتشكل مجموعة المباني حارة تلتف حول البستان وتشترك بوظائف خدمية (مسجد، بئر، ساحة، صرحة. [6]</p>	<p>حر- مفتوح وتوجه أفقي ممتد تشكل كل وحدة سكنية (3-5) دور سكنية صغيرة مشتركة بوظائف خدمية ومدخل رئيسية وجانبية، وتشكل مع بقية المباني حارات تشترك بوظائف خدمية مسجد، ساحة.</p>	<p>مغلق وتوجه رأسي وتشكل مع بقية المباني حارات تشترك بوظائف خدمية مسجد، ساحة.</p>	<p>ب- التكوين</p>
<p>متضام، ومتجانس ومتوازن بين الكتل والفراغات العمرانية (الشوارع والساحات) رغم كبر نسبة مسطحات الكتل. متناغم في الارتفاعات والكتل وتشكل المآذن وشرفات المباني بالإضافة إلى الجسور التي تصل بين المباني وكذلك المآذن معالم توجيه.</p>	<p>متضام، ومتجانس ومتوازن بين الكتل والفراغات العمرانية (الشوارع الساحات، الميادين، البساتين والمقاشم). متناغم في ارتفاعات الكتل وتشكل غرف الجلوس العلوية (المفارج) بالإضافة إلى المآذن معالم توجيه.</p>	<p>متضام، ومتجانس الارتفاعات ومتوازن بين الكتل والفراغات العمرانية (الشوارع الساحات، الفراغات) تشكل فيه المآذن معالم توجيه في المدينة.</p>	<p>متضام، ومتجانس، ومتوازن بين الكتل والفراغات العمرانية (الشوارع والساحات). لا تعيق ارتفاعات الكتل المعمارية حركة هبوب الرياح، في الوقت الذي يمنح تقارب الكتل عن بعضها ظلالة على الأزقة والممشي.</p>	<p>النسيج العمراني</p>
<p>شبكة عضوية تربط مناطق المدينة عبر ساحات صغيرة ومتوسطة. [7]</p>	<p>شبكة عضوية تربط حارات المدينة ببعضها كما تربط المدينة بالجوار عبر البوابات والأجزاء المتهدمة من السور.</p>	<p>شبكة عضوية تميزها شارعين رئيسيين متعامدين يقسمان السوق إلى أربعة أقسام ويربطان أبواب المدينة.</p>	<p>شبكة عضوية تربط مناطق المدينة عبر ساحات صغيرة ومتوسطة يميزها شارع الميناء والساحة الرئيسية أمام مسجد الجامع.</p>	<p>شبكة الطرق</p>

3- تجربة الإسكان الشعبي لنوي الدخل المحدود في النصف الأول من القرن العشرين- فترة الاحتلال:

بدأت الأفكار الأولى لمشاريع الإسكان الشعبي لنوي الدخل المحدود في مدينة عدن في نهاية القرن التاسع عشر؛ إبان فترة الاحتلال البريطانية؛ إلا أنها ظلت محدودة النطاق، ولم تظهر بشكلها الملموس إلا في النصف الأول من القرن العشرين. كان الهدف الرئيس من هذه المشاريع تخفيف الازدحام السكاني على المستعمرة البريطانية في شبه جزيرة عدن والمكونة من الأحياء: عدن، والمعلا، والتواهي. فظهرت في بداية القرن العشرين أحياء سكنية كبيرة في ضواحي عدن: الشيخ عثمان، والقاهرة، والمنصورة، ومدينة عمال مصفاة عدن (في البريقة)، تلتها مدينة الإتحاد كعاصمة لدولة إتحاد الجنوب العربي والذي أنشئ في الستينات من القرن الماضي. اختلفت معايير تخطيط وتصميم تلك الأحياء السكنية، فالقديمة منها: الشيخ عثمان، والقاهرة، وضعت خططها بشكل متواضع في نهاية القرن التاسع عشر ولم تبدأ في التوسع الفعلي إلا في بداية القرن العشرين، بينما حظيت الأحياء التي شيدت في الخمسينات والستينات بخدمات عامة، وبنى إرتكازية أفضل. خطط حي الشيخ عثمان جنوب شبه جزيرة عدن، يبعد عنها بمسافة (9 كم)، لتخفيف الكثافة السكانية المرتفعة في شبه الجزيرة. خططت الأحياء السكنية بطريقة شطرنجية تتجاوز فيها قطع الأراضي بمساحات صغيرة (5×12م) يفصل بينها من الأمام شارع عام ومن الخلف شارع خدمي مستفيدة من خبرات قوات الاحتلال في الهند - خضعت عدن تحت سلطة الحكومة الهندية حتى عام 1938م (في الوقت الذي كانت الهند مستعمرة بريطانية أصلاً)، ثم خضعت بعدها حتى عام 1967م تحت سلطة التاج البريطاني مباشرة). تم تخطيط معظم الأراضي بغرض تأجيرها للسكان - والذين كانوا يعملون غالباً في المستعمرة بالأجر اليومي- بعقود تأجير طويلة الأمد، ولجذب السكان إلى الحي الجديد شيد (150) منزلاً من الطين النيئ بطابق واحد. رغم التسهيلات المقدمة للبناء كالإيجارات المنخفضة للأراضي؛ إلا أن حي الشيخ عثمان ظل فترة طويلة لا يشكل نقطة جذب للسكان وذلك: لضعف الخدمات فيه، ويُعد سوق العمل المرتبط بتمركز قوات الاحتلال، وصعوبة وسائل النقل حينذاك بينه وبين شبه جزيرة عدن.

وفي منتصف الخمسينات من القرن الماضي أنشئ حي المنصورة متاخماً للشيخ عثمان، والقاهرة. صممت فيه ستة نماذج من البيوت موزعة في مجموعات سكنية شطرنجية الشكل تسمى بلوكات. يحتوي كل بلوك على نموذج سكني واحد متكرر. امتازت مساكن المنصورة بسعتها وتنوعها الوظيفي، والفصل بين الطرقات الداخلية، والتجميعة، والشربانية. كما احتوى هذا الحي على خدمات إرتكازية بما في ذلك رصف للطرقات الرئيسية، وبناء مراكز الخدمات وتحديد مساحات للمدارس الابتدائية، والثانوية - لم تبنى إلا بعد الاستقلال - حيث تم الاعتماد على المدارس الموجودة في حي الشيخ عثمان ودار سعد لاحقاً، مما جعل منه مركز جذب للكثير من السكان المقتردين مادياً، والمستثمرين. كما ظهرت أحياء حديثة في كل من: خورمكسر، والمعلا، والتواهي لضباط الجيش البريطاني وعائلاتهم تم تمويلها من قبل مستثمرين محليين. امتازت هذه الوحدات السكنية والمكونة من عمارات سكنية بتخطيطها النوعي وخدماتها المتميزة وسعة مساحتها. كما ظهرت أحياء عمالية في ضواحي المعلا كحي القلوعة، ومدينة عمال مصافي عدن في منطقة البريقة (عدن الصغرى) متكامل الخدمات والبنى التحتية. ولحصر دراسة هذه الفترة تم التركيز على ثلاثة أحياء سكنية هي: حي الشيخ عثمان أقدم وأكبر الأحياء السكنية؛ والذي اعتمدت فكرة بناءه على تشييد مباني جاهزة، وتقديم مواقع وخدمات؛ وحي المنصورة كونه أكبر الأحياء التي شيدت في منتصف الخمسينات لنوي الدخل المحدود، واعتمدت فكرة بناءه على تقديم مواقع وخدمات، وحي القلوعة والذي شيد كمباني جاهزة لعمال الميناء. [8]

1-3 التحليل المعماري لمشاريع الإسكان في مدينة عدن (فترة الاحتلال):

حي القلوعة	حي المنصورة	حي الشيخ عثمان	المعطيات
 <p>[8]</p>		 <p>[8]</p>	<p>مسقط المبنى السكني (الوحدة السكنية)</p>
			<p>نماذج</p>
<p>نموذج متكرر لأربع عمارات مشتركة بممر مفتوح وسلم. تحتوي كل عمارة على: ثلاث شقق سكنية؛ لكل شقة مدخل يؤدي إلى ممر، ومنه إلى حمام، ومطبخ صغيرين ثم إلى غرفة معيشة ثم إلى غرفة نوم بشكل متوالي. لا توجد خصوصية لاستقبال الضيوف. محدودية فضاءات السكن وتواليها الوظيفي.</p>	<p>نماذج نمطية لبيوت متوسطة المساحة (7 x 12م) من دورين. تتجمع البيوت في مجاميع سكنية تسمى بلوكات. يتكون البيت السكني من شقتين منفصلتين تحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وحمام، ومطبخ، ومنور مفتوح. لا توجد خصوصية لاستقبال الضيوف، خصوصية محدودة لأفراد العائلة.</p>	<p>نموذج نمطي متكرر لبيوت صغيرة المساحة (5 x 12م) من دور واحد، مدخل يفضي إلى غرفة وحيدة مباشرة ثم تنوال باقي الوظائف: فناء داخلي صغير، والحمام، والمطبخ. لا توجد خصوصية لاستقبال الضيوف، محدودية الفضاءات السكنية وتواليها الوظيفي.</p>	<p>التصميم</p>
<p>غير قابلة للتوسع</p>	<p>قابلة للتوسع في السطوح</p>	<p>قابلة للتوسع في السطوح</p>	<p>التوسع</p>

التعديلات والتعديلات	تعديلات في المنور، والسطح بإضافة درج في المنور، أو في الحوش المستحدث، و طابق آخر تعدي على السطح. تعدي على الفضاء العام باستحداث أحواش، وغرف.	تعدي على الفضاء العام باستحداث أحواش، وغرف.
التلوث البصري والبيئي	إضافات بمواد بناء، وإنهاء مختلف عن الأصل. إمدادات لشبكة الصرف في أزقة خلف البيوت، وصارت الأزقة مكانا لتجميع القمامة.	إضافات بمواد بناء، وإنهاء مختلفة عن الأصل. إمدادات لشبكة الصرف فتسبب تلوث بيئي وروائح كريهة. إمدادات مفتوحة لشبكة الكهرباء.
مشاريع مماثلة	دار سعد، المنطقة الصناعية (الدرين)	القاهرة، دار سعد، كريتر، المعلا، التواهي
	الشيخ إسحاق، الخساف (كريتر)	

2-3 التحليل العمراني لمشاريع الإسكان في مدينة عدن (فترة الاحتلال):

حي القلوعة (حي العمال)	حي المنصورة	حي الشيخ عثمان	المعطيات الموقع
			
حي القلوعة (حي العمال)	حي المنصورة	حي الشيخ عثمان	المعطيات
نسيج عمراني كتلي (بلوكات) غير	نسيج عمراني كتلي (بلوكات) غير متضام.	نسيج عمراني شطرنجي غير متضام	النسيج

متضام، غير متجانس في كتله وفراغاته العمرانية.	متجانس في كتله وفراغاته العمرانية.	تخترقه الشوارع في كل اتجاه. غير متجانس في كتله وفراغاته العمرانية.	العمراني
يفتقد إلى التنسيق، لا توجد مواقف للسيارات، ولا أرصفة للمشاة. لا توجد مساحات مخصصة للعب الأطفال، مساحات ضيقة بين المباني ضمت للأغراض السكنية والتجارية، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.	يفتقد إلى التنسيق، لا توجد مواقف للسيارات، ولا أرصفة للمشاة، تم الاستيلاء على المساحات المخصصة للعب الأطفال والمساحات الخضراء للأغراض السكنية والتجارية، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.	يفتقد إلى التنسيق، لا توجد مواقف للسيارات، أرصفة ضيقة ضمت لمساحات سكنية أو تجارية، لا توجد مساحات مخصصة للعب الأطفال، مساحات خضراء محدودة جدا، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.	فضاء الشارع
شبكة متعامدة، طرق عريضة ومستقيمة تخترق الحي السكني مشكلة خطورة على السكان. لا توجد مصارف لمياه الأمطار على جوانب الشوارع.	شبكة متعامدة، طرق مستقيمة تحيط بالأحياء السكنية مشكلة تقاطعات مرورية خطيرة. لا توجد مصارف لمياه الأمطار على جوانب الشوارع.	شبكة متعامدة، طرق مستقيمة تخترق الحي السكني تشجع على القيادة بسرعة عالية يشكل خطورة على السكان مما دفعهم إلى إنشاء مطبات صناعية على الطريق.	شبكة الطرق
تبعد المراكز والأسواق عن الحي (4 كم) / (حاليا) وسط الحي، تبعد المدارس الابتدائية (2 كم) عند إنشاء الحي / (حاليا) (500م)، ولكن على التلاميذ أن يعبروا شوارع تجميعية للوصول إليها.	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (500م - 1 كم) - تبعد المدارس الابتدائية (500م- 2 كم) عند إنشاء الحي / (حاليا) (400م)، على التلاميذ أن يعبروا عدة شوارع وتقاطعات طرق للوصول إليها.	المراكز والأسواق موجودة وسط الحي - تبعد المدارس الابتدائية (400م- 1 كم) عند إنشاء الحي / (حاليا) (400م)، على التلاميذ أن يعبروا عدة شوارع تجميعية وتقاطعات للوصول إليها.	خدمات حضرية (أسواق، مدارس ابتدائية، اتصالات، موصلات عملة. إلخ)

4- مشاريع الإسكان الحكومية لذوي الدخل المحدود في الجزء الجنوبي من اليمن (1967-1990):

خضعت كثير من المباني السكنية الخاصة - منذ عام 1972م ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن- لقانون التأميم؛ فيما كان يعرف سابقا بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وكان لتطبيق القانون آثارا سلبية نتج عنها:

الأثر الأول: انهيار تام لدور القطاع الخاص في توفير السكن للمجتمع نظراً لانعدام ثقته في إمكانية الحصول على عائد من استثمار أمواله في مجال الإسكان.

الأثر الثاني: تجلى في ما حدث من تدهور في الحالة المادية للعقارات التي وزعت على فئات غير القادرين نتيجة انعدام الصيانة؛ حيث إن السكان في المباني المؤممة - الذين تحولت المساكن إلى أملاكهم - لم يشعروا بأهمية وضرورة الإنفاق في الصيانة الدورية للمباني، والحفاظ على المرافق المشتركة، والبيئة المحيطة بالمساكن؛ في الوقت نفسه لم تستطع الدولة ذات الإمكانيات المحدودة - تركة الاحتلال والظروف الاقتصادية السيئة - صيانة المباني المؤممة أو تلبية حاجة السوق المتزايدة. وفي نهاية السبعينات مع بداية الثمانينات من القرن الماضي أنشئت الدولة مجموعة من المشاريع السكنية ذات الطراز المعماري المستورد التي لم يراعي في تصميمه العلاقات الأسرية للمجتمع، وحجم الأسرة، أو الزيادة السكانية.

ولقلة العرض كان السكان مجبرين على قبول هذه المساكن رغم سوء كفاءتها وظيفيا، وكفايتها مساحيا. وعند انجاز هذه المشاريع السكنية لم تعطى أي اهتمام لتنفيذ الخدمات العامة الموازية التي تلبى حاجات السكان، مثل الأسواق التجارية، المدارس، الطرقات، المتنفسات؛ حيث اعتمد سكان هذه الوحدات السكنية على الخدمات القائمة في المناطق القريبة مما شكل عبئا كبيرا على مراكز خدمات المناطق القديمة، وكثيرا من الجهد، والمشقة لسكان الأحياء الجديدة. [10]

4-1 مشاريع الإسكان في مدينة عدن:

رغم زيادة الطلب في الحصول على وحدات سكنية تلبية حاجة المواطنين المتزايدة، لم تستطع الدولة إلا أن تنشئ عددا ضئيلا من المشاريع السكنية في ضواحي المناطق السكنية القائمة، معتمدة على الخدمات القائمة في المناطق القديمة؛ حيث كان لشحة الإمكانيات، وقلة الموارد في ذلك الوقت أثر كبير. كما كان للتوجه الاشتراكي والحضور المهيمن للدولة في تطبيق القوانين الخاصة بالبناء والإسكان، ومنع عمليات البناء الفردية والتلقائية - إضافة إلى سياسة التأميم وترهيب الملاك بعدم الاستثمار في مجال الإسكان - دور في تفاقم الأزمة السكنية.

وظل الحال كذلك حتى قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، وتم إلغاء كثير من القوانين الشطرية، إلا أنه لم يتم إلغاء قانون التأميم بقانون مماثل صريح.

لم تتبنى دولة الوحدة منذ قيامها في عام 1990م أي مشروعات سكنية حكومية لذوي الدخل المحدود في الجزء الجنوبي من اليمن، فقد أدت الزيادة السكانية والهجرة من الريف إلى المدينة وتراكم المشاكل على مدى أربعة عقود ونصف إلى ضيق المساحة المسكونة على الساكنين، ووجدوا في السكن العشوائي بعد الوحدة اليمنية عام 1990م حلا في تلبية حاجاتهم وتمثل ذلك في التعدي على الفضاءات المجاورة لمساكنهم.

ولحصر عينات الدراسة تم اختيار ثلاثة مشاريع سكنية شيدت في مراحل زمنية مختلفة تشكل نموذجا من الإسكان الحكومي في ذلك الوقت، وهذه الأحياء هي: حي عبدالعزيز عبدالولي؛ أحدث الأحياء السكنية التي شيدتها الحكومة بدعم خارجي من دولتي الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت. شيدت مباني هذا الحي بنظام الأعمدة والجسور الخرسانية؛ ووزعت شققه في عام 1986م ولأسباب سياسية لسكان معظمهم قدموا من الريف. (أنظر شكل رقم 1)

حي نجوى مكايي والذي شيدت مبانيه بنظام الوحدات الجاهزة، وأجرت شققه لمواطنين من فئات مختلفة، ثم ملكت لهم كغيرها من المساكن الحكومية في عام 1989م بالتقسيم. (أنظر شكل رقم 2) حي الوحدة السكنية، والذي يعد أقدم مشاريع الإسكان بعد الثورة. شيدت مباني المشروع بالطريقة التقليدية (نظام الجدران الحاملة)، ثم وزعت شقق المشروع لكوادر الدولة في عام 1975م بعقود إيجار ميسرة، ثم ملكت لهم في عام 1989م بأسعار رمزية وبالتقسيم. وقد أطلق على المشروع الأخير هذه التسمية كونه أول مشروع ينفذ بعد الاستقلال. (أنظر شكل رقم 3)



شكل رقم 1 : صورة تظهر استحداثات على السطوح وعلى الشارع العام في حي عبدالعزيز عبد الولي. [1]

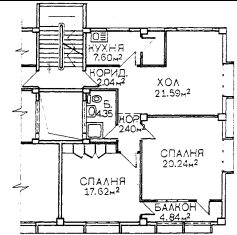
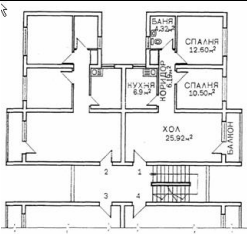



شكل رقم 2 : يتكون حي نجوى مكايي من بلوكات سكنية متراسة بمسافات بينية كبيرة مهمة تفتقد إلى التنسيق. يعاني الحي من تعديلات على الشارع العام مسببا تلوث بصري. [1]



شكل رقم 3 : يظهر في الصورة إضافات في السطوح والأحواش في حي الوحدة السكنية. [1]

1-1-4 التحليل المعماري لمشاريع الإسكان في مدينة عدن:

المعطيات	حي عبدالعزيز عبد الولي	حي نجوى مكاي	الوحدة السكنية
مسقط المبنى السكني (الوحدة السكنية)			
التصميم	عمرات نظام قطاعي، تتكون كل عمارة من 8 وحدات سكنية (شقق) وتحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وغرفة معيشة، وحمام ومطبخ، وبلكونتين.	عمرات نظام قطاعي، تتكون كل عمارة من 8 وحدات سكنية (شقق) وتحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وغرفة معيشة، وحمام ومطبخ وبلكونتين.	عمرات نظام قطاعي، تتكون كل عمارة من 6 وحدات سكنية (شقق) وتحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وغرفة معيشة، وحمام، ومطبخ، وبلكونتين.
الخصوصية	لا توجد غرفة لاستقبال الضيوف مستقلة بحمام. لا توجد خصوصية بسبب الفتحات الكبيرة والبلكونات مما دفع البعض إلى استخدام الستائر الخارجية وقواطع الألمنيوم.	عدم توفر الخصوصية لاستقبال الضيوف لغياب غرفة استقبال الضيوف مستقلة بحمام.	عدم توفر الخصوصية لاستقبال الضيوف لغياب غرفة استقبال الضيوف مستقلة بحمام.
التعديلات والتعديلات	تعديلات في الأدوار العليا (ضم البلكونة إلى غرفة المعيشة، إضافة أدوار في السطوح). تحويل وظائف شقق الدور الأرضي إلى محلات تجارية (إزالة جدران وإعادة تشطيب). تعديلات على فضاءات الشارع العام باستحداث أحواش وشقق عشوائية فيه.	تعديلات في الأدوار العليا (ضم البلكونة لغرفة المعيشة). تحويل وظائف شقق الدور الأرضي إلى محلات تجارية (إزالة جدران وإعادة تشطيب). تعديلات على فضاءات الشارع العام (استحداث أحواش، ومحلات، وشقق عشوائية في فضاء الشارع). إضافة أدوار في السطوح.	تحويل وظائف شقق الدور الأرضي إلى محلات تجارية (إزالة جدران وإعادة تشطيب). تعديلات على فضاءات الشارع العام (استحداث أحواش، ومحلات، وشقق عشوائية في فضاء الشارع). إضافة أدوار في السطوح.
تلوث بصري وبيئي	تلوث بصري بسبب الإضافات العشوائية في فضاءات الشارع العام، وعلى السطوح واستخدام عمالة غير ماهرة، ومواد بناء، وإنهاء تختلف عن الأصل. ظهور عيوب في طبقات الإنهاء الأصلية خاصة في مناطق الحمامات والمطابخ لانعدام الصيانة.		

2-1-4 التحليل العمراني لمشاريع الإسكان في مدينة عدن:

المعطيات	حي عبدالعزيز عبد الولي	حي نجوى مكاي	الوحدة السكنية
الموقع	 [8]	 [8]	 [8]
النسيج العمراني	نسيج عمراني شطرنجي غير متضام على شكل بلوكات سكنية مجمعة بمسافات بينية كبيرة تشكل الحي السكني. غير متجانس مع الأحياء المجاورة في كتله وفراغاته العمرانية.	نسيج عمراني كتلي (بلوكات) غير متضام. بلوكات سكنية متراسة بمسافات بينية كبيرة تشكل الحي السكني. غير متجانس مع الأحياء المجاورة في كتله وفراغاته العمرانية.	نسيج عمراني كتلي (بلوكات) غير متضام. غير متجانس مع الأحياء المجاورة في كتله وفراغاته العمرانية.
الشوارع	تفتقد إلى التنسيق، لا توجد مواقف للسيارات قريبة من العمارات السكنية، مساحات خضراء، ومخصصة للعب الأطفال صرفت للبناء، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.	فضاءات تفتقد إلى التنسيق، لا توجد مواقف للسيارات قريبة من العمارات السكنية في وسط الحي السكني، لا توجد أرصفة للمشاة.	فضاءات كبيرة بين المباني تفتقد إلى التنسيق، أرصفة مهمة، لا توجد مساحات خضراء ومخصصة للعب الأطفال.
شبكة الطرق	شبكة متعلمدة، توجد مواقف للسيارات. استخدام الأرصفة لهذا الغرض أعاق حركة المشاة. تم الاستيلاء على المساحات المخصصة للعب الأطفال والمساحات الخضراء، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.	شبكة متعلمدة، توجد مواقف للسيارات للمباني المطلة على الشارع العام فقط. تم الاستيلاء على المساحات المخصصة للعب الأطفال والمساحات الخضراء، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.	شبكة متعلمدة، لا توجد مساحات مخصصة للعب الأطفال والمساحات الخضراء، لا توجد أماكن للجلوس حول المباني.
خدمات حضرية (أسواق، مدارس ابتدائية، اتصالات، إلخ)	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (1 كم) / (حاليا) وسط الحي - تبعد المدارس الابتدائية (500م) عند إنشاء الحي / (حاليا) أقل من ذلك، على التلاميذ أن يعبروا عدة شوارع تجميعية ورئيسية إليها.	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (500م) / (حاليا) وسط الحي - تبعد المدارس الابتدائية (800م) عند إنشاء الحي، كان على التلاميذ أن يعبروا شارع شرياني (عدن-الشيخ عثمان) للوصول إليها. / (حاليا) أقل من ذلك.	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (600م) / (حاليا) وسط الحي، تبعد المدارس الابتدائية (500م) عند إنشاء الحي، كان على التلاميذ أن يعبروا شارع شرياني (عدن-الشيخ عثمان) للوصول إليها. / (حاليا) أقل من ذلك.

4-2 تجربة مدينة المكلا:

أنشئت في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أربعة مشاريع للإسكان الحكومية في ضواحي مدينة المكلا لحل أزمة الإسكان المتراكمة منذ الاستقلال عام 1967م والتي تفاقمت وازدادت حدتها في الثمانينات بسبب زيادة عدد السكان والهجرة من الريف إلى المدينة والسماح للمواطنين بالبناء بشكل محدود جدا. وهذه المشاريع هي: حي الصديق، وحي المستقبل (المتضررين سابقا)، وحي الأربعين شقة، وحي الغويزي. وتشارك الثلاثة المشاريع الأولى كونها تقع بمحاذاة الطريق الشرياني الذي يربط مدينة المكلا بمدينة عدن (العاصمة السابقة). تفاوتت هذه المشاريع من حيث حجمها ومساحة وحداتها السكنية و نوعية الإسكان فيها. وقد تم اختيار المشاريع الثلاثة الأولى باعتبارها أكبر المشاريع؛ وتمثل شرائح اجتماعية مختلفة ونظم إنشائية متباينة كما سيلي:

حي الصديق والذي يسمى أيضا (بمشروع 196 شقة) يقع في منطقة فوه، غرب مدينة المكلا (محافظة حضرموت) ويبعد عنها بمسافة (12.5 كلم). وقد أنشئ هذا الحي لتوفير مساكن لكوادر الدولة. اعتمدت فكرة المشروع على توفير شقق سكنية متوسطة وصغيرة ضمن وحدات سكنية جماعية (عمارات) تشكل مع بعضها نسيج المشروع و المكون من 16 عمارة سكنية، حيث يتكون الحي من نموذجين لعمارات سكنية وهي نموذج (أ) وعددها أربع عمارات عند الإنشاء ذات نمط برجى ترك فيه الطابق الأرضي كمواقف للسيارات عند التصميم إلا أنه حور إلى مساكن عند التنفيذ، ونموذج (ب) وعددها إحدى عشر عمارة ذات نمط قطاعي (أنظر شكل رقم 4).

حي المستقبل (منطقة التفات سابقا) ويطلق عليه بحي (المتضررين) أيضا، فيقع بفوة في الجهة الغربية لمدينة المكلا على الشارع الشرياني الذي يصل مدينة المكلا بمدينة عدن، حيث تم إنشائها شرق حي الصديق (مشروع 196 شقة).

بدأ العمل في هذه الوحدة السكنية عام 1989م لتعويض المتضررين من السيول في ذلك العام إلا أنه تم الانتهاء منه في عام 1994م وتم تسليمها للسكان في نفس العام.

أما حي الأربعين شقة فيعتبر أقدم الأحياء السكنية التي بنتها الدولة، وقد تم بناءه في مرحلتين، تضمنت المرحلة الأولى - والتي بدأ العمل فيها في نهاية السبعينات من القرن الماضي - ببناء (19) بيتا من طابق واحد يحتوي كل بيت على شقتين متماثلتين شيدت بأسلوب إنشائي بسيط لإيواء المنكوبين من السيول.

المرحلة الثانية - والتي ابتدأ العمل بها في بداية الثمانينات؛ لإيواء كوادر الدولة - بناء (15) بيتا بنظام دورين، وفي كل دور شقتين. [5]



شكل رقم 4: عمارة سكنية نموذج (ب) في حي الصديق- فوة. تظهر في الصورة بعض التعديلات على فضاءات الشارع العام باستحداث غرف سكنية عشوائية مسببة تلوث بصري للحي السكني؛ كما تفتقد الشوارع الخلفية إلى التنسيق، والسفلتة. [1]

1-2-4 التحليل المعماري لمشاريع الإسكان في مدينة المكلا:

حي أربعين شقة	حي المستقبل	حي الصديق	المعطيات
			<p>مسقط المبنى السكني (الوحدة السكنية)</p>
			<p>صور للوحدات السكنية</p>
<p>يتكون المبنى السكني من نموذجين: دور واحد، شقتين متلاصقتين (دوبلكس) أو من دورين، أربع شقق. تحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وغرفة معيشة، وحمام، ومطبخ صغير.</p>	<p>بيوت صغيرة من دور واحد، بمداخل مستقلة عبر فناء خارجي (حوش). يتكون البيت السكني الواحد من شقتين متلاصقتين (دوبلكس). تحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وغرفة معيشة، وحمام، ومطبخ، وحوش.</p>	<p>تتكون عمارات النموذج (أ) من (10) وحدات سكنية (شقق)، تحتوي كل شقة على: غرفتي نوم، وغرفة معيشة، وحمام، ومطبخ، وبلكونتين.</p>	<p>التصميم</p>

المعطيات	حي الصديق	حي المستقبل	حي أربعين شقة
الخصوصية	لا توجد خصوصية لاستقبال الضيوف لعدم توفر غرفة ضيوف مستقلة بحمام. لا توجد خصوصية بسبب الفتحات الكبيرة للنوافذ والبلكنات مما دفع البعض إلى استخدام الستائر الخارجية، أو قواطع الألمنيوم.	عدم توفر الخصوصية لاستقبال الضيوف لغياب غرفة استقبال الضيوف مستقلة بحمام. إمكانية التوسع في فضاء الحوش أو السطح.	عدم توفر الخصوصية لاستقبال الضيوف. إمكانية التوسع في فضاء السطح. [3]
التعديلات والتعديلات	تحويل جزء من البلكنة الخاصة بغرفة المعيشة إلى حمام ضيوف، وإضافة جدار فاصل في الصالة مع استحداث مدخل للضيوف. تحويل وظيفة الدور الأرضي في عمارات (أ) إلى محلات تجارية (إزالة جدران وإعادة تشطيب). تعديلات على فضاءات الشارع العام في العمارات (ب) (استحداث أحواش وشقق عشوائية في الشوارع الخلفية).	تعديلات في الحوش، والسطح (إضافة درج في الحوش، وطابق على السطح). تعدي على الفضاء العام (استحداث أحواش، وزرائب خلفية).	تعديلات في الأدوار العليا (إضافة درج، وطابق على السطح). تعدي على الفضاء العام في شقق الدور الأرضي (استحداث أحواش، وغرف جانبية)
التلوث البصري والبيئي	تلوث بصري بسبب الإضافات العشوائية في الواجهات الخارجية. تدني المستوى الصحي في الحمامات نظرا للاستخدام المكثف. سوء التمديدات الصحية وظهور عيوب في طبقات الإنهاء. تلوث بصري ناشئ عن استخدام مواد بناء وإنهاء مختلفة عن الأصل.	تلوث بصري بسبب الإضافات واستخدام مواد بناء وإنهاء تختلف عن الأصل. تدني المستوى الصحي والفني لإمدادات شبكة الصرف الصحي التي تصب في مجرى السيل (الوادي) ثم إلى البحر مسببة تلوث بيئي وبصري لمجرى السيل والشواطئ. تلوث بصري وغياب الأمان لإمدادات شبكة الكهرباء.	تلوث بصري بسبب الإضافات واستخدام مواد بناء وإنهاء تختلف عن الأصل. تلوث بصري وغياب الأمان لإمدادات شبكة الكهرباء. تلوث بصري ناشئ من إضافات تختلف عن الطراز القديم بمواد بناء وإنهاء مختلفة. [3]

2-2-4 التحليل العمراني لمشاريع الإسكان في مدينة المكلا:

حي أربعين شقة	حي المستقبل	حي الصديق	المعطيات الموقع
			
<p>نسيج عمراني شطرنجي غير متضام وغير متجانس بين الكتل والفراغات العمرانية.</p>	<p>نسيج عمراني شطرنجي غير متجانس بين الكتل والفراغات (الشوارع، والمساحات، والفراغات)</p>	<p>نسيج عمراني شطرنجي غير متضام يجمع بين نظام العمارات (الوحدة السكنية الأصلية) والفلل الجديدة، غير متجانس بين كتله وفراغاته العمرانية.</p>	النسيج العمراني
<p>لا توجد مساحات مخصصة لوقوف السيارات واستخدام الأرصفة لهذا الغرض، لا توجد مساحات مخصصة للعب الأطفال غياب المساحات الخضراء وأماكن للجلوس حول المباني. توجد قناة مفتوحة لتجميع مياه الأمطار تفصل الحي عن الشارع الرئيسي حيث يصعب على الأطفال وكبار السن تجاوزها.</p>	<p>لا توجد مساحات مخصصة لوقوف السيارات وغياب الضوابط التنظيمية لوقوف الشاحنات. التعدي على ممرات المشاة باستحداثات بنائية أو بدرج خارجية للمباني لاختلاف الكبير بين مستوى الشارع والمباني. غياب مصارف مياه الأمطار. لا توجد مساحات مخصصة للعب الأطفال وغياب المساحات الخضراء وأماكن الجلوس حول المباني.</p>	<p>تفتقد إلى التنسيق، تستخدم أرصفة المشاة كمواقف للسيارات، إعاقة حركة المشاة من خلال استخدام الأرصفة كمساحات للتخديم من قبل بعض المطاعم المستحدثة في الأدوار السفلى. لا توجد مساحات مخصصة للعب الأطفال غياب المساحات الخضراء وأماكن للجلوس حول المباني.</p>	الشوارع

المعطيات	حي الصديق	حي المستقبل	حي أربعين شقة
شبكة الطرق	شبكة متكاملة، طريق عريض ومستقيم يخترق الحي السكني مما يشجع على القيادة بسرعة عالية مشكل خطورة على السكان، دفع البعض لإنشاء مطبات صناعية على الطريق.	شبكة متكاملة، غير مسفلت، طريق عريضة ومستقيمة تخترق الحي السكني. غياب المساحات المخصصة للعب الأطفال. غياب المساحات الخضراء وأماكن للجلوس.	شبكة متكاملة، شوارع (المجموعه ب) غير مرصوفة، وتفتقد إلى الدنسيق. لا توجد مواقف للسيارات.
خدمات حضرية (أسواق، مدارس ابتدائية، اتصالات، عامة... إلخ)	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (12.5) كيلومتر / (حاليا) في وسط الحي. تبعد المدارس الابتدائية (800م) عند إنشاء الحي / (حاليا) (400م)، على التلاميذ أن يعبروا شارع شرياني (عدن-المكلا) للوصول إليها.	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (12.5) كيلومتر / (حاليا) في وسط الحي. تبعد المدارس الابتدائية كيلومتر عند إنشاء الحي / (حاليا) (200-500م)، على التلاميذ أن يعبروا شارع شرياني للوصول إليها.	تبعد المراكز والأسواق عن الحي (5) كيلومتر. تبعد المدارس الابتدائية (500م)، على التلاميذ أن يعبروا شارع شرياني للوصول إليها. [3]

5- خلاصة مناقشة الدراسة التحليلية:

نستنتج من خلال الدراسة التحليلية المقارنة لأنماط من البناء التقليدي ولأحياء سكنية مختارة لمدينتي عدن، والمكلا - والتي شكلت نموذجا لمشاريع الإسكان الحكومي منذ الاحتلال البريطاني 1839م حتى قيام الوحدة اليمنية في عام 1990م - أن البيت السكني التقليدي تم تشييده بالاستفادة من خبرات الأجيال السابقة؛ ليوفر فيه الارتياح الحراري، والنفسي لسكانه، بالإضافة إلى وجود المساحات الخضراء داخل المناطق السكنية وحولها، والتخطيط المتضام، وتوفير الظلال على الشوارع، والأزقة، والمماشي، والمساحات، وأماكن جلوس السكان قرب وحداتهم السكنية والتي كان لها أثر عميق في تأصيل العلاقات الاجتماعية، ووحدة الجوار بين السكان، ساعده في ذلك التسلسل الوظيفي للنسيج العمراني، وتخطيط المدينة التقليدية الذي تدرج من العام إلى الخاص (الجامع، والمسجد، والسوق، والشوارع، والحارات، والأزقة، ثم البيوت). أما على الصعيد الاجتماعي فقد صمم البيت ليلبي محتاجات الأسرة في استقبال الضيوف وفصل الرجال عن النساء والمعيشة والنوم، كما نجده قابلا للتوسع رأسيًا أو أفقيًا حسب ما تقتضيه الظروف والحاجة.

أما من حيث نماذج الإسكان الحكومية فنجدها تشترك فيما بينها بعدة عوامل يمكن إيجازها بالتالي:

1-5 عوامل تخطيطية:

- أ- تخطيط شبكي للشوارع نتج عنه الكثير من التقاطعات المتعمدة التي تسبب الكثير من الحوادث.
- ب- اختراق شوارع تجميعة وشريانية للأحياء السكنية المسببة للكثير من الضوضاء، والخطر للسكان، إضافة إلى استقامة الشوارع الفرعية وعرضها يغري سائقي السيارات من سرعة القيادة.
- ج- عدم التدرج الوظيفي على مستوى الأحياء السكنية بطريقة مدروسة جعل السكان يشعرون بالغرابة، وعدم الانتماء إلى حاراتهم وأحيائهم السكنية مما يجعلهم يتأخرون عن التعارف فيما بينهم.
- د- غياب تنسيق الشوارع، والفضاءات؛ وعدم توفر ساحات عامة ومنتفضات قريبة، وغياب مواقف السيارات، وممرات المشاة، ومصارف لمياه الأمطار، وعدم تخصيص أماكن لرمي القمامة.
- هـ- عدم توفير الخدمات العامة، وبعض خدمات البنى التحتية عند تنفيذ تلك المشروعات استدعى اعتماد سكان هذه الأحياء على المرافق العامة كالأسواق، والمدارس الابتدائية لسنوات طويلة على الأحياء المجاورة، واضطرهم لقطع مسافات بعيدة للوصول إليها؛ مما جعل هذه الوحدات السكنية تشكل عنصر طرد لسنوات طويلة.

2-5 عوامل تصميمية:

- أ- نفذت مشاريع الإسكان الحكومية منذ الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال الوطني (توجه اشتراكي) مركزيا بروى وأفكار مستوردة بغرض حل المشكلة السكنية بأقل كلفة ممكنة بطرق تفاوتت بين توزيع أراض بمساحات صغيرة جدا، وبناء وحدات سكنية صغيرة المساحة لم تشارك فيها الأوساط الشعبية المستفيدة في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، كلاهما لم يلبي احتياجات السكان.
- ب- افتقدت المشاريع المنفذة لدراسات صحيحة فيما يخص حجم الأسرة اليمنية ونموها؛ فقد أنشئت وحدات سكنية لم تستطع التكيف بشكل طبيعي مع زيادة عدد ساكنيها؛ لذا ظهرت عملية تغيير عمرانية عشوائية لزيادة مساحة المساكن بإضافة دور أو أكثر أعلى العمارات، أو التعدي على فضاءات الشارع العام بشكل أحواش أو غرف، رافقه غياب العمالة الفنية الماهرة واستخدام طرز، ومواد بناء تختلف عن الأصل، ناتجا عنه تلوثا بصريا، وفي بعض المشروعات تلفا حضريا. كما أُنسجت معظم الوحدات السكنية بصغر حجمها وعدم احتوائها على فضاءات لاستقبال الضيوف.

3-5 عوامل اجتماعية:

كان لغياب البعد الاجتماعي أثناء تصميم هذه المباني دورا في ظهور مشاكل أسرية فسكان هذه المشاريع يعانون من ضيق مسكنهم وتزاحم أفرادها؛ حيث تحول المسكن من مكان هادئ يستقر فيه أفراد الأسرة إلى مكان مكسوس يشعرون فيه بالضيق والضوضاء، وفقدان الخصوصية، وقد دفع ذلك

كثيرا من سكان مشاريع العمارات - القادرين ماديا بعد الانفتاح الاقتصادي في عام 1990- للانتقال إلى وحدات سكنية أكثر اتساع، حيث بيعت شققهم القديمة أو تم تأجيرها.

6- التوصيات

مما لا شك فيه أن على الدولة بمؤسساتها ووزاراتها المعنية أن يكون لها دور في توفير المسكن الميسر لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود من خلال مشروعات تشتمل على أفكار وقيم ومفاهيم معمارية وتخطيطية للعمارة التقليدية يمكن من خلالها تحقيق عمارة معاصرة تناسب احتياجاتنا البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوات عملية نذكر منها:

أولا الأحياء السكنية القائمة:

تطوير وتحسين المشاريع القائمة وذلك بإزالة العشوائية، ومناطق التلف عنها، وإعادة تأهيلها بتحسين الوضع القائم، في هذه المناطق إلى الأفضل على أن يتم ذلك بصورة متكاملة، ومتوازنة، وعلى مراحل متناسبة مع الظروف والواقع المحلي القائم، والإمكانات المتاحة والاحتياجات الفعلية؛ على أن يشمل هذا التحسين كل من النواحي العمرانية والاجتماعية (تحسين المساكن القائمة، وتحسين الخدمات واستكمال الناقص منها، وكذلك تحسين المرافق، وإمداد الموقع بها، وتحسين الظروف المعيشية، والارتقاء بمستوى المواطن ذاته ثقافيا واجتماعيا مع تشجيع وتنمية الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية، وتنظيم أنماطها، والاعتماد عليها بصورة أساسية في إنجاز المشروعات سواء من حيث اتخاذ القرار أو مراحل التنفيذ، وذلك لضمان ديمومتها).

ثانيا الأحياء السكنية الجديدة

نظرا لإمكانات الدولة المتواضع، وتقصيرها في حل مشكلة الإسكان، وتوفير المسكن المناسب لفئات السكان المختلفة؛ فإنه من الضروري تغيير سياسة الإسكان الحالية، والاستفادة من تجارب المراحل السابقة واستثمار طاقات المجتمع الإيجابية في البناء بجهوده الذاتية، من خلال برامج دعم حكومية تقدم (مواقع وخدمات) حيث يتم تخطيط المواقع وتجهيزها بالخدمات الحضرية، مع تقسيم الأرض في صورة قطع مناسبة المساحة بعد تسويتها وتجهيزها بالمرافق الأساسية، وإمداد الموقع بباقي الخدمات المجتمعية كالمدارس، والمراكز الصحية بالتدريج، وعلى عدة مراحل حسب ظروف تمويل المشروع، على أن يقوم السكان ببناء مساكنهم بأنفسهم، وبالاعتماد على مواردهم الخاصة والتي تتجدد وتتطور باستمرار وبذلك يمكن أن يتطور المسكن، أو من خلال برامج المسكن النواة والتي تعتمد على إنشاء غرفة واحدة من المسكن أو أكثر مزودة بالمنافع الأساسية (دورة مياه ومطبخ) وتترك للمنتفع حرية التوسع في المسكن أفقيا ورأسيا مع مرور الوقت حسب إمكاناته المتاحة، على أن تقوم الدولة بوضع الضوابط التصميمية العامة للتطور المستقبلي لهذه الوحدات، وتقديم الدعم الفني والمادي للسكان من خلال تسهيل القروض أو تقديم مواد بناء بأسعار مناسبة وإمداد المشروع بكافة الخدمات المجتمعية.

7- المراجع

- [1] الباحث (2006)، صور تم التقاطها في يوليو 2006.
- [2] باراشد، خالد ناصر، (2004) نمط البناء للبيت في ساحل حضرموت ، المؤتمر الدولي الخامس للحضارة اليمينية، صنعاء الحضارة والتاريخ، 30 أغسطس-1 سبتمبر جامعة صنعاء، اليمن.
- [3] دراسة ميدانية (2005)، دراسة ميدانية قام بها أساتذة وطلاب قسم العمارة بجامعة حضرموت لمشروعات الإسكان الحكومية في مدينة المكلا.
- [4] الشيباني، عبدالرقيب طاهر، والمدحجي، محمد أحمد سلام، (2000) سلوك تشكيل الفضاءات المعمارية في العمارة اليمينية، المؤتمر العلمي الأول: العمارة الطينية على بوابة القرن الحادي والعشرين، سيئون - جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، اليمن.
- [5] عباس، شهاب محسن (1996)، جغرافية اليمن الطبيعية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء (62-35).

- [6] القادري، عبدالناصر (1999)، مورفولوجيا العمارة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة جامعة بغداد.
- [7] المدحجي، محمد أحمد سلام، (يوليو 2003) عمارة مدينة زبيد القديمة وموقعها في خارطة العمارة التقليدية اليمنية، مجلة العلوم الهندسية، المجلد 31، العدد 3، ص 801-825، كلية الهندسة-جامعة أسيوط-مصر.

- [8] Barashed, Khaled (1997), Historische Untersuchung zur Stadt Aden als Grundlage fuer Ihre zukuenftige Gestaltuung, Dissertation, Bauhaus Universitaet Weimar, Germany, pp 105-138.
- [9] Varanda, Fernando. (1982), Art of Building in Yemen, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, pp 100-131.
- [10] Mukalla Master Plan 1981-2011, (1982),Arab Institute for Design and Studies, Beirut, pp 87-186.